جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
فرقة البحث التكوينيPRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري

الملتقى الوطني:
الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الاسم واللقب: رُميساء قراري.
الرتبة العلمية: باحثة دكتوراه سنة ثانية.
التخصص: علاقات دولية.
المؤسسة المستخدمة: كلية العلوم السياسية/ جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر
البريد الإلكتروني: roumeissa.karari@univ-constantine3.dz

محور المداخلة: الثالث.

عنوان المداخلة:

الأمن الوطني الجزائري: بين أزمات دول الجوار ومخاوف انفصال الطوارق.

الملخص:

تعد قضية الطوارق من بين أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر وتهدد وحدتها الترابية واستقرارها الداخلي، لاسيما بعد الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا بعد سقوط القذافي وما انجر عنها من تغذية الأزمة المالية، ونظرا لتعقد الأزمتين فإن الجزائر مجبرة على التعامل مع جوارها الإقليمي بحذر لاحتواء انعكاسات هذه الأزمات، وإحكام السيطرة على حدودها ضد أي دعوى لانفصال الطوارق والتي من شأنها اقتطاع جزء لا يتجزأ من التراب الوطني وتشكيل دولة طارقية جديدة تكون بيئة خصبة لكل مظاهر التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

على هذا الأساس، نهدف من خلال هذه المداخلة إلى دراسة الأزمة الليبية والأزمة المالية، وما ينجر عنهما من دعوات للانفصال الطارقي وأثرها على الأمن القومي الجزائري باعتبارها علاقة ترابطية متعدية.

الكلمات المفتاحية: الطوارق، أزمة مالي، أزمة ليبيا، الأمن الوطني، الجزائر.

مقدمة:

تعتبر الدائرتين المغاربية والساحلية عمقين استراتيجيين للأمن الجزائري منذ القدم، وبموجب هذه المقاربة الجيوسياسية ترى الجزائر أمنها في أمن هذين الدائرتين، ولكنها أضحت في الماضي القريب وتحديدا بعد بداية ثورات الربيع العربي ساحة للصراعات والتهديدات الأمنية المختلفة، ومصدر قلق وخوف للعالم بشكل عام ولدول الجوار بشكل خاص بفعل تداخل عدة عوامل ومتغيرات متنوعة ومعقدة، خاصة ما يحدث في ليبيا بعد سقوط القذافي وما انجر عنها من انعكاسات ساهمت في انبعاث النزاع في مالي من جديد، حيث تشهد الدولتين انفلاتا أمنيا أفقدهما استقرارها وأدخلهما ضمن تصنيفات الدول الفاشلة أو الآيلة إلى طريق الفشل، فقد استفحلت فيهما جميع نشاطات الجريمة الارهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وحتى المطالب الانفصالية للجماعات المتمردة على غرار الطوارق الذين يتوزعون على عدة دول ومن بينها الجزائر.

فالطوارق هم جماعة إثنية أمازيغية تستوطن الصحراء الكبرى، وقد عاشوا حياة البداوة في تلك المنطقة منذ آلاف السنين، ولا يزال بعضهم إلى اليوم متمسك بنمط العيش هذا بسبب التهميش الذي عانوا منه من طرف الدول التي تقاسمت أراضيهم بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية.

ومن هذا المنطلق الجيوسياسي يواجه الأمن الوطني الجزائري طائفة واسعة من التهديدات الامنية التي تأتي من دول الجوار السيء، لاسيما وأن الحدود الجزائرية مترامية الأطراف وتتميز بصعوبة تضاريسها ومناخها في المناطق الجنوبية إضافة إلى أنها تعتبر مناطق نائية غير آهلة بالسكان، مما يسهل عملية اختراقها، او حتى تفتيتها إلى دويلات قائمة على أساس عرقي؛ وفقا لما سبق نطرح الإشكال التالي:

– **كيف أثرت أزمتي ليبيا ومالي على تزايد المخاوف الأمنية الجزائرية من المطالب الانفصالية للطوارق؟** من خلال البحث في تداعيات الأزمة الليبية على تغذية الأزمة المالية وانعكاساتها على الأمن الحدودي الجزائري، والمقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء أزمة الطوارق.

لسهولة التعاطي مع السؤال المركزي نبني الفرضية العامة التالي:

–يؤدي الانفلات الامني لكل من ليبيا ومالي إلى تغذية المطالب الانفصالية للطوارق، مما يجع من الجزائر تتكبد عناء الحفاظ على أمن واستقرار الدائرتين المغاربية والساحلية.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع سوف نقوم بتحليل العناصر التالية:

أولا: الملامح التاريخية والجيوسياسية للطوارق.

ثانيا: تشابكات نزاعي ليبيا ومالي مع قضية انفصال الطوارق.

ثالثا: مآلات النزاع وانعكاسات أزمة الطوارق على الأمن الوطني الجزائري.

أولا: الملامح التاريخية والجيوسياسية للطوارق.

يعد تحديد الملامح التاريخية والجيوسياسية لتوزيع الطوارق، يشرح بشكل كبير المعضلة الأمنية التي يولدها هذا التوزيع على الدول التي يشملها هذا التوزيع إذا ما تم فعلا انفصال الطوارق وتشكيل دولة كبرى تراعي خصوصياتهم العرقية، ولذلك سنوضح أصولهم وتَموقعهم الجغرافي على النحو التالي:

1. تاريخ الطوارق وأصولهم.

تعني كلمة الطوارق بلغتهم "كيل تماهق" ويسمون أنفسهم "أموهاج" ، أما اسم الطوارق الذي يعرفون به حاليا فقد جاء مع الفتح الاسلامي لمنطقة شمال إفريقيا، ويُقال أن اسمهم جاء لكونهم تركوا الاسلام في البداية، فسموا "التوارك"، وقيل لأنهم تركوا المسيحية واعتنقوا الاسلام، ويقال أيضا أن كلمة طوارق تنقسم إلى قسمين "طوا" وتعني شعب و"رق" وتعني اسم المكان أو القبيلة تدعى "تاركة"، وهناك من يقول أن أصلهم يمني، وهناك من يرى أنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تدعى "أوبرياني" وأن أصولهم صنهاجية[1].

وهناك أيضا من يرى أن "الطوارق" يقصد بهم الرجال الزرق كناية عن غلبة اللون الأزرق على ما يرتدونه، وفقا لذلك هناك من ذهب إلى احتمال أن التسمية قد اشتقت من اسم الوادي الذي سكنته بعض القبائل الملثمين قديما وهو وادي "درعة" ويسمى بالطارقية "تاركا" أي الوادي أو مجرى النهر، وهناك من يرى أن تسمية "التوارق" اشتقت من "تارقا" وهي تسمية ثانية لمنطقة فزان بليبيا، إحدى معاقل الطوارق في ليبيا[2].

تعتبر قبائل الطوارق مجموعة أمازيغية تعيش في الصحراء الافريقية الكبرى في الشمال الإفريقي، وهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب إلى البدو العرب، ينفرد الطوارق باسمهم المعروف، والتفسير الأكثر منطقية لدى الأوروبيين والعرب هو أن هذا الإسم مشتق من الكلمة الأمازيغية "تارجة" التي تعني الساقية أو منبع الماء، ويفضل الطوارق تسميتهم بـــ"ايماجغن" أو "إيموهاغ" ومعناها بالعربية "الرجال الشرفاء الأحرار"[3].

2. التوزيع الجيوسياسي للطوارق.

إن معضلة الطوارق هي معضلة فوق دولاتية، إذ تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر الجيوسياسية الأكثر حساسية، وهي من أقدم وأعقد التحديات في المنطقة، فهي موروث استعماري يرجع تاريخه إلى استقلال ليبيا عام 1951 والنيجر في عام 1960 وبوركينافاسو عام 1960 والجزائر في عام 1962، عندما وَجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام "مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963"[4].

---

1) أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، (في: **قراءات إفريقية**، العدد 16، أفريل–جوان 2013)، ص ص 18، 19.

2) مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال–مالي انموذجا–"، (في: **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، جانفي 2018)، ص 290.

3) أحمد علو، "الطوارق"، (في: **مجلة الجيش**، العدد 324، 2012)، متوفر على الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82

4) بوحنيه قوي، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، في: **مركز الجزيرة للدراسات** ، (3 جوان 2012)، ص ص 3، 5.

وفقا لذلك يتوزع الطوارق في المنطقة الممتدة من الساحل الأطلسي غربا، إلى تشاد وليبيا شرقا، يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل والصحراء الكبرى، في ليبيا، والتشاد، والنيجر والجزائر وموريتانيا (الخريطة رقم 01 توضح ذلك)[5]؛ ولا يوجد رقم صحيح أو دقيق عن عدد الطوارق، لكن ثمة تقديرات غير رسمية تذهب إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 مليون نسمة، موزعين بالشكل الآتي: 85٪ منهم في مالي والنيجر والبقية موزعة بين الجزائر وليبيا وبوركينافاسو، كما تذهب التقديرات نفسها إلى أنهم يشكلون حوالى 10٪ إلى 20٪ من إجمالي سكان كل من النيجر ومالي، في المقابل ثمة مصادر أخرى تقول إن عددهم يناهز 5.5 مليون نسمة، ويوجد معظمهم في مناطق صحراوية تمتد من الجنوب الليبي حتى شمال مالي وجنوب الجزائر، وتتميز مناطق وجودهم بأنها الأكثر جفافاً والأقل سكاناً من سواها في الدول المذكورة، وقد ظل الطوارق إلى عهد قريب خبراء هذه الصحراء الكبرى العارفين بمسالكها المؤمِّنين لحركة القوافل فيها[6].

خريطة رقم 01: توضح التوزيع الجيوسياسي للطوارق.

المصدر: *يحيى زبير،"الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل:منع الحرب و مكافحة الإرهاب"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (28 نوفمبر 2012)، ص 29.*

نلاحظ من خلال الخريطة الموضحة أعلاه، الدول الافريقية التي يتوزع فيها الطوارق، حيث يشمل خمسة دول بالاضافة إلى تونس بقدر ضئيل مقارنة بالدول الأخرى، إن هذا التوزيع الجيوسياسي للطوارق الذي يتقاطع مع الحدود القومية الموروثة عن الاستعمار من شأنه اقتطاع جزء كبير من هذه الدول الخمس إذا ما تم تجسيد دولة الطوارق الكبرى على أرض الواقع، وإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للدوائر المغاربية والساحلية وحتى الإفريقية، وهو الأمر الذي تتخوف منه دول هذه المناطق وعلى رأسها الجزائر خاصة في ظل أزمات دول الجوار ليبيا ومالي.

---

5) أحمد عبد الدايم محمد حسن، مرجع سابق، ص 19.

6) أحمد علو، مرجع سابق.

ثانيا: تشابكات نزاعي ليبيا ومالي مع قضية انفصال الطوارق.

إن التقارب الجغرافي بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي يجعل من الحدود الجغرافية المتاخمة ذات طبيعة مسامية، تُسهِّل عملية انتشار وتنقل التهديدات الأمنية بين الدول الواقعة في تلك الدائرتين، وهو ما يُلاحظ من خلال "الثالوث الأزماتي" لكل من ليبيا، مالي، وأزمة الطوارق، حيث تعمل كل أزمة على تغذية الأخرى مخلفة بذلك آثار وخيمة على الأمن القومي الجزائري، وعليه لابد من التطرق لتلك الأزمات وكيف تعمل على تغذية المطالب الانفصالية للطوارق.

1. قراءة في تطور النزاع الليبي ومطالب انفصال الطوارق.

اندلعت الأزمة الليبية في 17 فيفري 2011 على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية احتجاجا على الأوضاع المعيشية، وكانت الشرارة الأولى لبدأ هذه الانتفاضة في 15 فيفري على إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم "فتحي تربل" بدون سبب مقنع لاعتقاله مما دفع بأهالي الضحايا لمناصرته، تليها مباشرة في اليوم التالي مظاهرات حاشدة تطالب بإسقاط نظام القذافي في مدينة البيضاء قابلها رجال الأمن بالرصاص الحي مما أدى إلى مقتل بعض المتظاهرين، لتتسارع الأحداث وتتزايد الاحتجاجات لتتحول إلى انتفاضة شعبية شملت معظم المنطقة الشرقية[7].

لقد كانت المظاهرات في البداية سلمية، ولكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لنظام القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العُزّل، تحولت إلى ثورة مسلحة تحت غطاء دولي أطاحت بالرئيس العقيد معمر القذافي وانتهت بمقتله في 21 أكتوبر على يد الثوار[8]؛هذا الأمر جعل ليبيا تعاني من دوامة على إثر سقوط النظام السياسي وأدى إلى فشل الدولة الليبية لتنبثق عنها كل التهديدات الأمنية وتستشري في معظم مناطق البلاد، بل وتتجاوزها إلى دول الجوار.

استعملت ليبيا في عهد القذافي الطوارق كأداة لتطويع الانظمة المجاورة كالنيجر ومالي والجزائر، من خلال دعوتهم للهجرة إلى ليبيا وضمان مناصب عمل لهم، أو من خلال تجنيدهم وتمويلهم لشن حروب ضد دول مجاورة أخرى لاستعادة حقوقهم المهضومة، أو من خلال دعوتهم للاندماج والالتفاف حول التنمية، وتعتبر مناطق الطوارق في الجنوب الجزائري والجنوب الغربي الليبي قواعدًا خلفية للثوار الطوارق الطامحين منذ خروج فرنسا إلى نيل استقلالهم عن مالي والنيجر[9].

لكن بسقوط نظام القذافي طُرِحت تساؤلات كثيرة حول وضع طوارق ليبيا ومستقبلهم، خاصة المجندين منهم في الجيش الليبي والحاملين للسلاح، إذ يعتبر الجنود ذوي الأصول الطارقية الذين لا يزالون

---

7) كفاح عباس رمضان، "اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة"، (في: **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 33، 2014)، ص 59.

8) المكان نفسه.

9) التينبكتي، **الطوارق" 2" الساحل المخيف**، ص 6، متوفر على الرابط:

http://www.tawalt.com/wp-content/books/touareg_ansari_book_2.pdf

يعيشون في ليبيا بمثابة قنبلة موقوتة، فهناك بعض الطوارق الذين يدينون بالولاء التام للنظام السابق مما جعل الحكومة المؤقتة تتعامل معهم بحذر شديد[10].

فقد لعبت ليبيا– القذافي دورا كبيرا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعم قيام دولة الطوارق العُظمى، وبالتالي زعزعة أمن واستقرار المنطقة ككل، باعتبار أن الطوارق يُقيمون في جنوب الجزائر ومنه تهديد الاستقرار الاجتماعي للدولة، لذلك تعتبر الجزائر جيوسياسيا أكثر عرضة للتهديدات الأمنية، مما يتطلب التعامل مع هذه التهديدات بحذر في مرحلة ما بعد القذافي[11].

وفقا لذلك، تعيش ليبيا اليوم مشاكل خطيرة في ظل تعدد الأزمات وانتشار الميليشيات المسلحة وعدم التوافق الوطني وخطاب غير قادر على لم الشمل الليبي منذ رحيل القذافي[12]؛ وبالتالي فإن أي تهديد أمني في المنطقة من شأنه أن يُلقي بضلاله على الجزائر، وكما وضحنا في الخريطة التوزيع الجيوسياسي للطوارق ومطالبهم الانفصالية من شأنه أن يؤدي إلى اقتطاع جزء لا يتجزأ من التراب الوطني وانتشار الفوضى لاسيما وأن هذه الحركات الانفصالية تتحالف مع أفراد الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة.

2. تداعيات النزاع الليبي على تغذية انفصال الطوارق في مالي.

تشير الدراسات الإستراتيجية أن الجزائر تقف أمام تهديد الدولة الفاشلة المجاورة والتي تجسدها "الحالة المالية"، وذلك بعد انقلاب أفريل 2012 والذي أدى لاحقا الى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولاتي الصومالي والأفغاني، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مِفصليا بنشر وتوسيع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وهي تهديدات تتعامل الجزائر معها بحذر وبدقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر[13].

إن النزاع بين الحكومة المالية وحركات التمرد الطارقية ليس جديد إلا أن وتيرته تصاعدت في منتصف شهر جانفي 2012، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي في مدينة "مناكا" الاستراتيجية، وقد تجدد الصراع بين الطرفين في هذه المرحلة في سياق تداعيات

---

10) طار هدى ومسيح الدين تاسعديت، "علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيوسياسي والتمرد، (في: **مجلة الباحث للعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 34، جوان 2018)، ص 275.

11) مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، (في: **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، أكتوبر 2017، ص 70.

12) أسماء بن لمخربش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي"، (في: **مجلة المفكر**، العدد 17، جوان 2018)، ص ص 304-308.

13) بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 8 .

سقوط النظام الليبي وما نتج عنه من عودة آلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل كمرتزقة[14].

لقد جاء انهيار النظام القديم في مالي أسرع من كل التوقعات فبعد أقل من ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة هناك، هُزِم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع عندما حاول إخماد تمرد في الشمال، وقد جرى دحره باتجاه الجنوب على يد مروحة مكونة من الجماعات المسلحة التي يجمعها تحالف فضفاض، ودفع الانقلاب العسكري الرئيس "أماو توماني تورى" إلى الاختفاء عن الأنظار، إن الهزيمة العسكرية في شمال مالي جاءت نتيجة لعدة عوامل محلية وإقليمية ودولية متشابكة، فقد أدت المشكلات المتمثلة بتزايد هشاشة الدولة التي ضاعفتها الأزمة الليبية، انفجار المظالم التاريخية والفراغ السياسي الذي أعقب ذلك في الجنوب[15].

إن أزمة مالي سمحت بعودة المطالب الانفصالية لحركات التمرد حتى قبل اندلاع النزاع الليبي في 2011، ولكن تداعياتها تطورت أكثر حيث شهدت مالي سيطرة متمردي الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب، فالطوارق الذين يشكلون نحو ثلث السكان في الشمال لا طالما ضغطوا على الحكومة المركزية للحصول على الحكم الذاتي حيث يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش، وقد ساء الوضع كثيرا بعد أن تحول تمرد الطوارق في شمال مالي إلى تمرد مسلح مكتمل بسبب النزاع الليبي[16].

حيث تحالفت الحركة الانفصالية الطارقية مع الجماعات الارهابية، ودخلت التنظيمات الارهابية المتواجدة في منطقة الساحل في إطار استراتيجيتها للاندماج في المنطقة، في تحالفات مع الحركات الانفصالية المسماة بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد في مالي، بغية إنشاء دولة اسلامية في المنطقة، حيث أعلنت كل من حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الازواد تحالفهما في ظل ما يعرف بالمجلس الانتقالي للدولة الاسلامية[17].

ترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مكونات رئيسية تشكل القوة العسكرية للطوارق، وهم المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي كمرتزقة تحتى مسمى الوحدة 32 ، حيث عاد هؤلاء إلى مالي في 3 أكتوبر 2011 وتم استقبالهم ودمجهم في الجيش النظامي المالي، والمجندون الذين لم ينخرطوا في الجيش النظامي وتمسكوا بأسلحتهم مثل حركة أنصار الدين

---

14) الحاج ولد ابراهيم، "أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الاقليم"، في: **مركز الجزيرة للدراسات**،(2012/02/12)، ص 4.

15) أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، في: **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، (أكتوبر 2012)، ص 3.

16) نفس المرجع، ص ص 4، 5.

17) مرسي مشري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة"، في: **إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج**، تحرير وإشراف: د. بلهول نسيم، (الجزائر: دار الحامد، 2019)، ص 365.

الأزوادية وهي حركة طوارق متمردة تسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني[18].

على هذا الأساس شكلت التوليفة المركبة للتهديدات الأمنية المختلفة والمتحالفة مع حركات التمرد الطارقية تحديا أمنيا على التراب الوطني الجزائري، باعتبار أنها أكبر دولة في إفريقيا مترامية الأطراف وصعبة التضاريس والمناخ، مما يجعل حدودها التي يتجاوز طولها 6343 كلم مهددة في أي لحظة من قِبل جوارها السيء.

ثالثا: مآلات النزاع وانعكاسات أزمة الطوارق على الأمن الوطني الجزائري.

إن سيناريو إنفصال إقليم "أزواد" سيفتح الباب أمام سيناريوهات عديدة بالنسبة لدول المنطقة كلها ابتداء من مالي مرورا بموريتانيا والجزائر وانتهاء بالسنغال، فبوركينافاسو والنيجر، فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تُشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا، مما يفرض على الجزائر أن تتعامل بحذر مع مثل هذه القضايا الأمنية الحساسة، وهو ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر.

1. أثر قضية انفصال الطوارق على أمن الحدود الجزائري.

لقد كانت الجزائر قلقة جدا إزاء تطور الأحداث فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في الشمال المالي في أعقاب سقوط النظام القذافي في ليبيا؛ وانطلاقا من الحدود الجغرافية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـــ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الوطني، من خلال تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة والجريمة المنظمة، إضافة إلى كل أشكال الفوضى الامنية الأخرى من خلال تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الامني في تونس ومالي على وجه الخصوص ومنطقتي شمال إفريقيا والساحل بشكل عام[19].

إن قضية الطوارق ليست جديدة إلا أنها اتخذت أبعادا خطيرة منذ عام 2011، فقد أدى الإستعمار الفرنسي للمنطقة إلى إعادة رسم حدود دول المنطقة ثم تقسيمها، مما أدى إلى تشتت سكان الطوارق في أنحاء منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي، ورغم تشتت الطوارق في المنطقة إلا أنه بقيت بعض الروابط تجمعهم نظرا لحركة الإنتجاع الموسمية في أنحاء دول المنطقة، وقد اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق الطوارق في أواخر الستينيات وشعرت بالإستياء من تصرفات القذافي الذي سمح بإنشاء معسكرات تدريب للطوارق وشجع على ظهور حركة طارقية مستقلة، بل وإقامة دولة مستقلة للطوارق، وذلك كوسيلة لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه وخصوصا الجزائر، وكانت أبرز تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا هو العودة الجماعية للمقاتلين الطوارق في أوت 2011 والمجهزين تجهيزا جيدا والمتمتعين بخبرة قتالية متطورة، إلى كل من مالي والنيجر مما زاد من المخاوف الأمنية لدى الجزائر التي طالما كانت الإدارة

18) الحاج ولد ابراهيم، مرجع سابق، ص 2.

19) مولود بلقاسمي، مرجع سابق، ص 70.

الفعالة للقضية الطارقية إحدى ركائز إستراتيجيتها في المنطقة، وهذا ما يفسر عدم رضا السلطات الجزائرية عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل، بينما ينظر صانعوا القرار في الجزائر بتعاطف مع الطوارق في مالي، إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالب الطوارق بحكم ذاتي أو الإستقلال، لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال إقليم أزواد عن دولة مالي[20].

إن هذا الموقف السلبي الذي تبديه الجزائر تجاه المطالب الإنفصالية ينبع من إيمانها التام بالحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار من جهة، وضمان حماية التراب الوطني من جهة ثانية، وعلى أساس هذا الموقف تتخذ الجزائر مقاربة أمنية للتعامل مع القضية الطارقية.

2. المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع القضية الطارقية.

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ عام 2012 تغيرات جوهرية في معالجة القضايا الأمنية بسبب التغيرات الاقليمية التي تشهدها دول الجوار، مما دفع إلى التفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، فلا طالما تؤكد الجزائر على دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية الأقوال، ولعل التحرك الدبلوماسي الجزائري برز بعدما أدركت أن مالي تتماطل في حل أزمة الطوارق، وكانت أول مبادرة أمنية جزائرية للتقليل من المخاطر على النزاع واحتوائه بتعزيز آليات الوساطة والتفاوض، إذ لعبت الجزائر دور الوسيط منذ التسعينات إلى حد الآن[21].

ورغم أن الجزائر استأنفت وساطتها بين الحكومة وحركات التمرد الطارقية في مالي بعد الاشتباك الأخير لكن النجاح لم يحالفها، خاصة في ظل المعطيات الأمنية الجديدة التي عقبت سقوط نظام القذافي وعودة الطوارق محملين بالسلاح إلى دول الجوار، مما جعل الحركات المسلحة في وضع قوي يجعل التفاوض مع الحكومة أمرا صعبا.

ففي البداية كان دور الجزائر غامضا لدى الكثير من الفواعل الدولية والاقليمية، فقد اعتمدت سياسة مترددة ومتحفظة في تعاملها مع متغيرات أزمات دول الجوار، وتم اتهام الجزائر بأن جهودها المبذولة غير كافية في المراقبة والسيطرة على أنشطة الجماعات المسلحة، وترددها في تبادل المعلومات حول المتورطين، حيث يرى البعض أنها تعمل على إدارة الأزمة لتعزيز مكانتها الاقليمية دون سعي لإيجاد حلول فعلية لاحتوائها، كما أن موقف الجزائر واضح فيما يتعلق بمسألة التعاون الاقليمي وتقديم المساعدات اللوجيستية (المعدات والأجهزة العسكرية) من أجل مكافحة الإرهاب وتفكيك الخلايا الارهابية ومحاربة الجريمة المنظمة وليس مكافحة التمرد.

تتميز الجزائر بقدرتها على التصرف، فهي قوة عسكرية إقليمية ولديها القدرة على التأثير في المنطقة، كما تملك الخبرة في مكافحة الارهاب ومراقبة خطوط الامداد اللوجيستية المتطرفة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل، تنشط الجزائر لإظهار طموحاتها من أجل قيادة إقليمية لمكافحة الارهاب، ولكن

---

20) يحيى زبير،"الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، في: **مركز الجزيرة للدراسات**، (28 نوفمبر 2012)، ص ص 3، 4.

21) مزارة زهيرة و ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص ص 298-301.

النفوذ الجزائري في مالي تعرض لضربات متتالية من حركتي التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة، باقتحام قنصليتها في مدينة غاو في شمال مالي في أفريل 2012 وإعدام الدبلوماسي "الطاهر تواتي" على يد حركة التوحيد والجهاد في سبتمبر من نفس العام، بعد رفض الجزائر أي تفاوض للإفراج عن معتقلين للحركة لدى الأمن الجزائري[22].

كما نظمت الجزائر في جوان 2014 طاولة تفاوض بين الأطراف المتنازعة بهدف الحفاظ على وحدة الأراضي في مالي، وسعت الجزائر لكبح الطموحات الانفصالية لبعض المتمردين الشماليين (الطوارق)، حيث تفضل الجزائر تطبيق نظام اللامركزية على الاستقلالية، وإعادة بناء الدولة وتقوية المؤسسة العسكرية وتوفير البنى التحتية الحديثة اللازمة في المناطق الهشة وتبني استراتيجية لمعالجة القضايا الأمنية والتنموية بالتنسيق مع حركة أزواد .

إذن تلعب الجزائر دائما دور الوسيط بين الحكومة المالية والحركات الانفصالية، تدعيما لاستمرار سلامة التراب الوطني المالي، ومعارضة لانفصال الطوارق في الدول المجاورة، الذي من شأنه اقتطاع جزء كبير من التراب الجزائري.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق نستنتج أن قضية انفصال الطوارق قضية شائكة ومعقدة وهذا راجع لعدة اعتبارات، حيث يعد التوزيع الجيوسياسي للطوارق الذي يشمل عدة دول مغاربية وساحلية واحد من هذه الاعتبارات، إضافة إلى الأزمات والنزاعات التي تعاني منها كل من ليبيا ومالي والتي توفر بيئة خصبة لزيادة المطالب الانفصالية، مما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الجزائري، ولذلك اتخذت الجزائر مقاربة سلمية لمعالجة التهديدات الناجمة عن هذين النزاعين، بتفضيلها للغة الحوار والدبلوماسية كبديل للقوة العسكرية، خاصة وأنها تتماشى مع سياستها الخارجية والتي تنص على مبدأ حل القضايا الأمنية بطرق سلمية، ولعدم السقوط أكثر في المشاكل الكامنة في فضائها الجيوسياسي لاسيما أن جوارها يمثل حزام ناري يهدد حدودها في أي لحظة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، في: **قراءات إفريقية**، العدد 16، أفريل–جوان 2013.

2. مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال–مالي انموذجا–"، في: **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، جانفي 2018.

3. بوحنية قوي، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، في: **مركز الجزيرة للدراسات** ، (3 جوان 2012).

4. أحمد علو، "الطوارق"، في: **مجلة الجيش**، العدد 324، 2012، متوفر على الرابط:

22) نفس المرجع، ص 302.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82

5. كفاح عباس رمضان، "اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة"، في: **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 33،2014 .

6. التينبكتي، **الطوارق" 2" الساحل المخيف**، متوفر على الرابط:

http://www.tawalt.com/wp-content/books/touareg_ansari_book_2.pdf

7. طار هدى ومسيح الدين تاسعديت، "علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيوسياسي والتمرد، في: **مجلة الباحث للعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 34، جوان 2018.

8. مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، في: **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، أكتوبر 2017.

9. أسماء بن لمخربش ،"دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي"، في: **مجلة المفكر**، العدد 17، جوان 2018.

10. الحاج ولد ابراهيم،"أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الاقليم"، في: **مركز الجزيرة للدراسات**،(2012/02/12).

11. أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، في: **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، (أكتوبر 2012).

12. مرسي مشري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة"، في: **إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج**، تحرير وإشراف: د. بلهول نسيم، (الجزائر: دار الحامد، 2019).

13. يحيى زبير،"الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، في: **مركز الجزيرة للدراسات**، (28 نوفمبر 2012).

14. مزارة زهيرة و ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال–مالي أنموذجا–"، في: **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، جانفي 2018.